Document: EB 2021/133/R.6/Add.1
Agenda: 4(c)(ii)
Date: 18 August 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على سياسة التمويل الريفي الشمولي

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Johanna Pennarz
موظفة تقييم رئيسية
رقم الهاتف: 2558 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.pennarz@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 سبتمبر/أيلول 2021

للموافقة

المحتويات

أولا ـ مقدمة	**1**
ثانيا – تعليقات عامة على سياسة التمويل الريفي المحدثة (2021)	**2**
ثالثا ـ تعليقات محددة واقتراحات	**2**
رابعا ـ ملاحظات ختامية	**3**

أولا - مقدمة

1- في عام 2009، اعتمد المجلس التنفيذي سياسة التمويل الريفي التي أدخلت تغييرا استراتيجيا هاما وهو التحول من اعتبار الائتمان كجزء من عرض المدخلات نحو نهج شامل يركز على المستويات الثلاثة للنظام المالي (البالغ الصغر، والأوسط، والكلي) من أجل تحقيق تقديم مستدام للخدمات المالية لفقراء الريف. وجرى الاعتراف على الصعيد الدولي بمبادئ سياسة التمويل الريفي لعام 2009 بوصفها ممارسة جيدة وهي تصلح عموما لتدخلات القطاع المالي.

2- **أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق استعراضا شاملا لدعم الصندوق للتمويل الريفي الشمولي في عام 2019.** ووجد تقرير التقييم التجميعي عن الخدمات المالية الشمولية لفقراء الريف (2019) أن مبادئ سياسة التمويل الريفي لعام 2009 كانت طموحة وتمثل صعوبة في التنفيذ في سياق عمليات الصندوق. فغالبا ما وجدت المشروعات صعوبة في تحقيق التوازن بين استدامة الخدمات (والمؤسسات) المالية ومكافحة الفقر. وفي حين ركزت سياسة عام 2009 على الحاجة إلى الانتقال إلى نُهج قائمة على السوق وموجهة بالطلب، طبَّقت أغلبية المشروعات نُهجا تقليدية موجهة بالعرض. وحدّ الافتقار إلى التوجه نحو الطلب في تصميم الخدمات المالية، والقدرات المحدودة للشركاء المنفذين على تقديم طائفة واسعة من المنتجات والخدمات المالية (المبتكرة)، من ملاءمة الصندوق كمقدم للخدمات المالية الشمولية.

3- **وشمل تقرير التقييم التجميعي لعام 2019 توصية بضرورة تحديث الصندوق لسياسة التمويل الريفي الخاصة به بهدف دعم التنفيذ المتسق لمبادئ السياسة في سائر المنظمة.** وستعكس السياسة المنقحة الدروس المستفادة من عمليات الصندوق، والمستمدة من عملية تقييم شاملة، بالإضافة إلى التطورات الجديدة في القطاع، مثل الرقمنة. وينبغي ألا تسهب السياسة المنقحة في التفاصيل، بل ينبغي أن تعرض بوضوح مبادئ ما هو ناجع. ويشمل تقرير التقييم التجميعي خمس توصيات، بما في ذلك ثلاث توصيات استراتيجية، مترابطة بصورة وثيقة:

(1) **التوصية 1:** إجراء تقييم للممارسات الحالية للخدمات المالية الشمولية على أرض الواقع.

(2) **التوصية 2:** تحديث سياسة التمويل الريفي في الصندوق وإعداد استراتيجية مؤسسية للخدمات المالية الشمولية، بهدف دعم التنفيذ المتسق للسياسة في سائر المنظمة.

(3) **التوصية 3:** تعزيز الآثار الاستراتيجية على المستويات المؤسسية، والقطاعية، والسياساتية من خلال تركيز أكبر على مؤسسات المستوى الأوسط، وشراكات أقوى مع الوكالات التي تعمل في القطاع.

(4) **التوصية 4:** إجراء تحليل سليم في مرحلة التصميم، وإظهار مرونة في تكييفه خلال التنفيذ، لضمان أن المشروعات موجهة بالطلب، ومناسبة للسياق، وقادرة على استيعاب الدروس والخبرات الناشئة.

(5) **التوصية 5:** مواصلة تجريب النُهج والخدمات المبتكرة محليا، مع استخلاص الدروس ونشر التعلم في سائر أنحاء الصندوق.

4- **متابعة للتوصية 1 من تقرير التقييم التجميعي، قام الصندوق بعملية تقييم في عام 2021 وجدت أن فعالية الخدمات المالية الشمولية كانت إجمالا ناجحة إلى حد ما.** واتبعت تدخلات الخدمات المالية الشمولية بشكل عام الممارسات الدولية الجيدة للخدمات المالية الشمولية، وكانت متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، على الرغم من أن فرص التمويل لم تُستخدم بشكل كافٍ لتحفيز تنمية السوق. ولم يجرِ دمج تدخلات الخدمات المالية الشمولية بشكل جيد في المشروعات التي لا تتعلق بالخدمات المالية الشمولية، ونادرا ما طبَّقت نُهجا مركّزة لتلبية الاحتياجات المحددة للمجموعات المستهدفة المختلفة.

ثانيا ـ تعليقات عامة على سياسة التمويل الريفي المحدثة (2021)

5- **السياسة، بحكم طبيعتها كوثيقة سياساتية، قصيرة وتحدد اتجاهات التمويل الريفي في الصندوق.** والوثيقة موجزة وواضحة. ونطاق الوثيقة واسع بما فيه الكفاية لتوفير المرونة اللازمة للصندوق لتكييف عملياته. كما أنها تحدد بشكل واضح الميزة النسبية للصندوق في قطاع التمويل الريفي.

6- **تقدم السياسة عددا من الدروس الملائمة والاستشرافية.** وتشير الدروس، في جملة أمور إلى الميزة النسبية للصندوق في توسيع المنظمات المالية المجتمعية التي يملكها ويديرها أعضاؤها (أي، أهمية دعم القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال منتجات مثل التأمين والادخار، والحاجة لربط الخدمات المالية بالتدخلات غير المالية بشكل أفضل).

7- **السياسة متوائمة جيدا مع استراتيجية الصندوق ومهمته للمساهمة في النظم الغذائية الشمولية والمستدامة.** وتتطلع السياسة إلى استفادة سكان الريف الفقراء من منتجات وخدمات مالية مفيدة ويسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة من شأنها أن تزيد قدراتهم الإنتاجية، وفوائدهم من المشاركة في السوق، وقدرتهم على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى.

8- **مبادئ السياسة عملية وتناسب النهج التشغيلي للصندوق.** وتشمل السياسة ثلاثة مبادئ توجيهية: التمويل الريفي الشمولي الذي يتمحور حول البشر؛ وأدوات بناء الأسواق الموجهة بالأثر والتحفيزية؛ وتمكين البيئة من تعزيز التغيير على نطاق واسع. والمبادئ ملائمة ومتوائمة مع النُهج التشغيلية للصندوق، وتركز على دور الخدمات المالية في تيسير التنمية الريفية الشمولية. وعلى هذا النحو، فإنها أقل طموحا من المبادئ (الستة) في السياسة السابقة، والتي انتهجت "نهجا شاملا ومتعدد المستويات" تجاه تطوير النظم المالية.

ثالثا ـ تعليقات محددة واقتراحات

9- **لتكميل التزام السياسة، يحتاج الصندوق إلى اتباع مجموعة شاملة من الإجراءات، تسلط الضوء على تطورات السياسة وتدمجها عند نشوئها.** التطورات الجديدة مذكورة إلى حد كبير بشكل عابر، ولا يجري ربطها بشكل صريح بالتغييرات داخل الصندوق وبقدرات الصندوق المطلوبة للاستجابة لتلك التطورات. وهناك ذكر للتكنولوجيا المالية واستثمارات القطاع الخاص (ومستثمري الأثر)، ولكن ليس هناك من تفصيل عن السياسات القائمة (إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية) أو عن القدرات الداخلية التي يجري بناؤها لتطبيقها. وحاليا، تقتصر السياسة المحدثة على مجرد ذكر المواءمة مع السياسات الأخرى المختلفة في الصندوق (الحاشية 3)، دون الخوض في مزيد من التفاصيل. وقد تقدم خطة العمل القادمة تفاصيل أكثر عن تلك الروابط.

10- **ينبغي أن تكون الوثيقة واضحة بشأن كيفية اختلاف هذه السياسة عن سابقتها.** في حين تذكر السياسة أنها ستزيد التركيز على جوانب معينة (في الفقرة 12)، من الهام التوسع بشأن مجالات التغيير الهامشية والإضافية. فبينما جرى عرض الأساس المنطقي للتحديث بشكل واضح، لا تُذكر تغييرات محددة عدا تلك التي ترد في الفقرة 12. ومن شأن وصف للتغييرات المحددة أن يساعد على ربط السياسة المحدثة بشكل أقوى بتوصيات تقرير التقييم التجميعي بشأن التمويل الريفي، وإثبات إضافية السياسة المحدثة.

11- **يجب أن تعكس السياسة التزام الصندوق الشامل بالمساواة، وأن تفصّل ما يعنيه هذا ولا سيما بالنسبة للنساء.** على سبيل المثال، تشكل النساء المجموعات المستهدفة الرئيسية لمعظم عمليات التمويل الريفي للصندوق. وفي حين أن قضايا الوصول والقدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للقطاعات المختلفة من السكان جرى تناولها في السياسة (الفقرة 4)، إلا أنه ينبغي التشديد عليها بشكل أقوى. فالمساواة تبقى في صميم خطة عام 2030 لأهداف التنمية المستدامة، ويمكن للسياسة أن تربط تركيزها بشكل أكثر منهجية بها.

رابعا - ملاحظات ختامية

12- يرحب مكتب التقييم المستقل في الصندوق بسياسة التمويل الريفي المحدثة، والتي تستخلص الدروس من الخبرة بشكل مناسب وتضع المبادئ العامة للتنفيذ. والتنفيذ المتسق لمبادئ السياسة لديه الإمكانات لتعزيز الميزة النسبية للصندوق وفعاليته. لذلك، يوصي مكتب التقييم المستقل في الصندوق بأن يقوم الصندوق بتتبع تنفيذ السياسة ضمن نظام التقييم الذاتي المؤسسي.

13- ويقدّر مكتب التقييم المستقل في الصندوق التزام الإدارة بإعداد خطة عمل لدعم تنفيذ السياسة من خلال تسليط الضوء على الإجراءات والموارد الإضافية اللازمة، بما في ذلك توليد وتبادل المعرفة، بالإضافة إلى بناء الشراكات والقدرات (الفقرة 30). وجرى الاتفاق على أن تكون خطة العمل كمتابعة لتوصيات تقرير التقييم التجميعي.